

محضر الجلسة رقم 834**التاريخ:** الإثنين 24 رمضان 1433 (13 غشت 2012)**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.**التوقيت:** أربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2011-2012.**المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولاً، في نهاية الجلسة الأولى المتعلقة بتقديم تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول مكتب التسويق والتصدير، أريد أن أقدم الشكر للسادة رؤساء الفرق البرلمانية وللسيد المقرر وللسادة ممثلي المجموعات على تدخلاتهم وعلى مشاركتهم القيمة في هذا النقاش المتفرد، إذن اتبيننا من هذه الجلسة.

الآن نفتح جلسة أخرى بمناسبة اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2011-2012.

وإذا سمحتم سألقي كلمة مختصرة ثم سنتلو برقية إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارون المحترمون،

ها نحن بحمد الله وبتوفيق منه نختتم أول سنة من الولاية التشريعية الحالية في ظل الدستور الجديد، وهي سنة لم تكن عادية، لا في سياقها ولا في أجندتها ولا في مسارها، إذ شهدت خطاب العرش الأخير الذي استوقفنا جميعاً فيه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في فقرة ثابتة: "تقييم المنجزات الإصلاحية والمبادرات التنموية واستشراف الآفاق المستقبلية الواعدة والشروع في تفعيل الدستور". انتهى النطق الملكي السامي.

وشهدت كذلك هذه الدورة تنصيب الحكومة الحالية التي يقودها الأستاذ عبد الإله ابن كيران ومناقشة أول قانون للمالية تعدده هذه الحكومة، ومواصلة استكمال البناء الدستوري عبر وضع القوانين التنظيمية وتجريب الأدوات الرقابية الجديدة، خصوصاً ما يتعلق منها بجلسة الأسئلة الشهرية ومتابعة فتح النقاش حول القضايا الراهنة المتسمة بألوية الحقوق والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما

دفعنا في هذا المجلس إلى تنظيم أيام دراسية مع شركائنا المؤسساتيين حول أفق ومضمون المواثيق الاجتماعية الكبرى وموضوع المناصفة بين المرأة والرجل، والإشكالات التي تطرحها الجهوية الموسعة باعتبارها نمطا للتدبير والتسيير لبلادنا في الألفية الثالثة وكذلك موضوع المناصفة.

وسعيًا منا إلى التفعيل الأمثل للمقتضيات الدستورية المتعلقة بنظام المجلسين، سارعنا إلى اقتراح مسألة التنسيق والتناغم المضمنة كالإلتزام دستوري في الفصل 69 من الدستور إلى السيد رئيس مجلس النواب لوضع أنظمتنا الداخلية، وألحنا كذلك داخل أجهزتنا بضرورة إخراج نظام داخلي لمؤسستنا منسجم مع المقتضيات الدستورية الجديدة، وتمت إحالة الموضوع على اللجنة المختصة، غير أنه توقف مراراً بطلب من بعض الفرق البرلمانية، مما يعني ذلك الابتعاد عن الاحتكام إلى قواعد قانونية واضحة وملزمة وتفضيل الاشتغال بالتوافقات الناتجة عن اجتماعات ندوة الرؤساء والتي لم تؤد عملياً إلى الخروج بصيغ واضحة لأجراً العديد من المقتضيات الدستورية.

وإذا كنا في الماضي قد فضلنا عدم التعليق على ما ينشر بخصوصها، فإننا نعلن اليوم بعد انتهاء عمل اللجنة ومناقشة تقريرها في الجلسة السابقة أننا لم ندخر جهداً في الموضوع ولم نكن من مقاومي عرضها على جلسة عمومية ولا على القضاء ولم نتخل يوماً عن ممارسة الصلاحيات المخولة لهذه المؤسسة، للرئاسة والمكتب في الموضوع، يشهد على ذلك طبيعة ومضمون المراسلات العديدة التي تمت بين الرئاسة والسيد الوزير الأول من جهة وبين الرئاسة ورئاسة اللجنة من جهة أخرى.

وإذا كنا في الماضي قد فضلنا عدم التعليق على ما ينشر بخصوصها، فإننا نعلن اليوم بعد انتهاء عمل اللجنة ومناقشة تقريرها في الجلسة السابقة أننا لم ندخر جهداً في الموضوع ولم نكن من مقاومي عرضها على جلسة عمومية ولا على القضاء ولم نتخل يوماً عن ممارسة الصلاحيات المخولة لهذه المؤسسة، للرئاسة والمكتب في الموضوع، يشهد على ذلك طبيعة ومضمون المراسلات العديدة التي تمت بين الرئاسة والسيد الوزير الأول من جهة وبين الرئاسة ورئاسة اللجنة من جهة أخرى.

وأملنا في القادم من الأيام أن يتم -كما قلتم في تدخلاتكم- تدعيم هذا العمل الرقابي من قبل الحكومة الموقرة بنشر مضمون التقرير وإحالاته بالنظر لما يتضمنه من عناصر إلى أنظار النيابة العامة لتعميق التحقيق والبحث بخصوصه، تفعيلاً لمبدأ الدستور الذي يربط بين المسؤولية والمحاسبة.

وبغض النظر، أيها السادة والسيدات، عن الحصيلة الرقمية للعمل التشريعي والرقابي والدبلوماسي لمجلسنا والموجود الآن في البوابة الإلكترونية للمجلس، فإن علينا مستقبلاً التفكير في السبل الكفيلة بتطوير أدائنا التشريعي، وأن لا يقتصر عمل المجلس على سلطة التعديل (كما هو الشأن الآن) وهو الذي يملك كذلك هو سلطة الاقتراح، وأن يتم تفعيل الأدوات الرقابية الجديدة (الفصل 10) حتى يتمكن مجلسنا الموقر والبرلمان بصفة عامة من ملء المساحات الدستورية المخصصة له

البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على حضورهم المستمر ومساهماتهم الواعية ودورهم الحيوي في الرقي بأداء مجلسنا رغم الظروف الصعبة التي تكلمت عنها التي مرت منها هذه الدورة خصوصا.

يسعدني كذلك بنفس المناسبة، أن أتقدم بالشكر والتنويه لكافة أطر وموظفي المجلس على ما يقومون به من جهد والتزام في أداء مهامهم لخدمة وتطوير مؤسستهم وتلميع صورتها داخليا وخارجيا.

والشكر موصول لمختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على مواكبتهم الواعية لأشغال المجلس ومواظبتهم المسؤولة لنقل أشطته إلى عموم الرأي العام الوطني والدولي، فشكرا لهم على مواظبتهم في متابعة عملنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعطي الآن الكلمة للسيد الأمين لقراءة البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله.

شكرا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله:

نعم سيدي أعزك الله؛

بمناسبة اختتام الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2011-2012 لمجلس المستشارين، يتشرف خديمكم الوفي أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس بأن يرفع إلى الجنب الشرف أعز الله أمره أسمي عبارات الطاعة والإخلاص وآيات الولاء والوفاء.

لقد تمكن المجلس خلال هذه الدورة، يا مولاي، من تحقيق حصيلة إيجابية، تميزت بالخصوص بالمستجدات الناتجة عن تطبيق بعض مقتضيات الدستور الجديد، وخاصة الجلسة الشهرية التي تقدم فيها الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وفي مجال التشريع بالدراسة والمصادقة على عدد مهم من مشاريع القوانين تخص ميادين حيوية، وكذلك أنشطة ولقاءات برلمانية في الداخل والخارج أغنت الدبلوماسية الوطنية وساهمت في الدفاع عن المصالح العليا للبلاد.

كما تعززت، يا مولاي، هذه الحصيلة بفضل رعايتكم السامية بانفتاح المجلس واحتضانه لندوات وأيام دراسية حول مختلف القضايا الآنية والإستراتيجية، والتي يضطلع المجلس من خلالها إلى المشاركة في طرح الأسئلة الأساسية ومحاولة استشراف المنهجية والمقاربات الملائمة لمعالجة

في دستور فاتح يوليوز، خصوصا وأنا في سياق تأسيسي يقتضي من كل مؤسسة أن تعمل بكل استقلالية للوصول إلى السقف الذي يحدده لها الدستور كما أتى في خطاباتكم.

فإذا كنا في الماضي نحتج على ضعف الصلاحيات وإغلاق الممرات الدستورية أمام البرلمان وضعف الإلزامية بخصوص علاقة المؤسسات التشريعية والتنفيذية وغياب الاستشارة المؤسساتية وعدم أكثر المؤسسات العمومية للدور الرقابي للبرلمان، لا يحق لنا اليوم الاستنجاد بما تقدم أمام وضوح النص الدستوري، والذي يحتاج منا فقط إلى إرادة وعمل جاد لتفعيله وأجرأته وتزليل مضامينه.

فلا منطوق لهيمنة الحكومة على العمل التشريعي بعد اليوم، ولا مبرر لتعطيل الآليات الرقابية الموضوعة لتتبع وتقييم عملها، كل ذلك في إطار من الاستقلالية المؤسساتية المستحضرة ضمنا لفضائل التعاون والتوازن المشكلة لقاعدة جوهرية لنظامنا البرلماني، والموجودة طبعا في الفصل 1 من الدستور.

وإذا كان مجلس المستشارين وهذه المؤسسة مستمرة في مزاوله مهامها بالصيغة التي تعود إلى دستور 1996، فإن مرد ذلك يعود إلى مضمون الأحكام الانتقالية للدستور خصوصا المادتين 176 و180 منه، وإلى عدم تنظيم الانتخابات الجماعية والجهوية والمهنية حتى يتأتى انتخاب مجلس المستشارين بصيغة دستور 2011، وهو وضع لا يتحمل المجلس وزره ولا تبعاته، فتنظيم الانتخابات قرار سياسي والتهيء لها من صميم عمل الحكومة.

هذا التوضيح كان باعثنا عليه الإجابة على بعض الآراء الفقهية الداعية إلى تجديد الثلث بدون سند دستوري، وتلك القائلة بعدم جدوى مجلس المستشارين وضرورة إغائه كنتيجة لذلك، وتلك التي تحملنا مسؤولية الاستمرار وفق أحكام انتقالية مؤقتة في طبيعتها وغايتها. إن مقولة التنزيل الديمقراطي للدستور أو الأجرأة ليست موجهة للسلطة التنفيذية وحدها، إننا معنيون كذلك أيضا بمضمونها وبضرورة استحضارها، لأننا بصدد وضع قواعد جديدة ستحكمنا إلى ما شاء الله، وبصدد التأسيس لأعراف وسوابق سوف يُنتج بها لما لها من قوة الإلزام، لذا علينا أن نكون حريصين في التفسير السليم للدستور وفي المعنى الذي نعطيه لعلاقتنا مع السلطة التنفيذية، في ظل رقابة المحكمة الدستورية الممتلك قرارها بحجية الشيء المقضي به.

وختاما، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة على تعاونه مع مجلسنا الموقر والسادة أعضاء الحكومة على ما لمسناه فيهم من اهتمام لشؤون مجلسنا وتفهم وتجاوب مع السادة المستشارين المحترمين.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة المستشارين المحترمين عموما، وبالأخص السادة أعضاء مكتب المجلس، والسادة رؤساء الفرق

.. وكذلك العودة بالنقاش العمومي إلى داخل المؤسسات وإعطائها الزخم الضروري للقيام بدورها كاملة من أجل الانخراط الفعال في المشاريع الكبرى ومسلسل الإصلاحات المهيكلية التي يقودها جلالتم بحكمة وتبصر، والتي ما فتئت تغذي منابع النجاح والإشعاع للنموذج المغربي المتفرد وتحصن مكتسباته.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأعاد على جلالتم أمثال هذا الشهر المبارك وأتم ترفلون في نعيم الصحة والسعادة، ومتعمكم بفضل أنواره وأسواره الربانية، وأقر عينكم بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة خديجة، وصنوم الرشيد صاحب السمو الملكي

الأمير المولى رشيد وكافة أفراد الأسرة العلوية الشريفة، إنه سميع الدعاء. والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته." خديمكم الوفي الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين. وحرر بالرباط يوم 24 رمضان 1433 الموافق 13 غشت 2012.

الله يبارك في عمر سيدي.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

رفعت الجلسة.

وعيد سعيد إن شاء الله. شكرا.